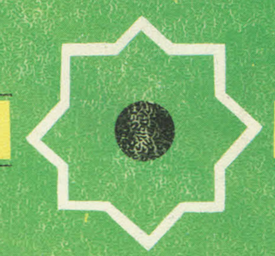
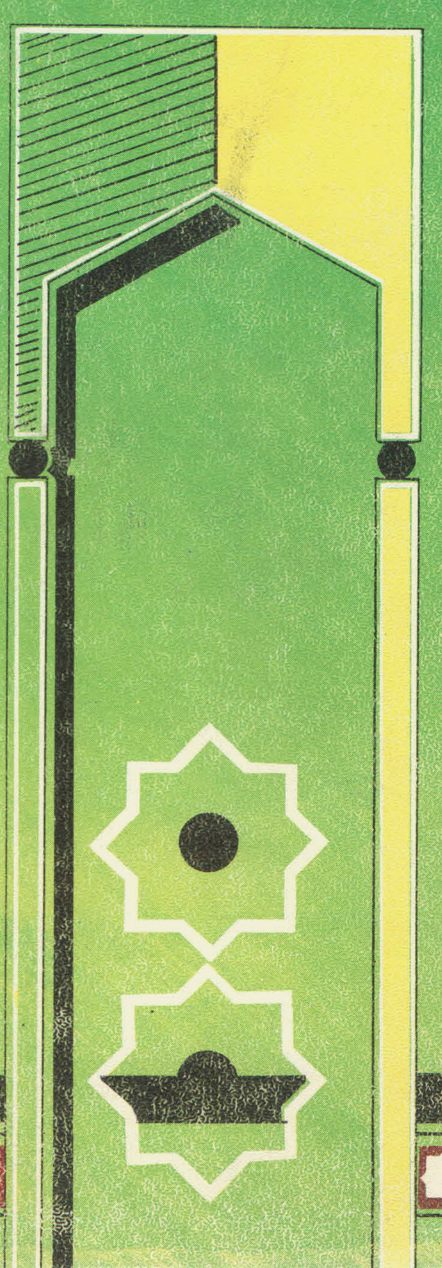






الحديث المعلل

اعداد

خليل ابراهيم ملا خاطر

دكتوراه في الحديث وعلومه

نزيل المدينة المنورة

الناشر

مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع

ص.ب ١٣٦٤٧ جدة هاتف ٦٨٩٥١٥٤

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ

الناشر/ دار الوفاء للنشر والتوزيع
جدة/ المملكة العربية السعودية

الحديث المعلل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ[1] ﴾ والحمد لله كفاء حقه ، والحمد لله الذي أقام الحجة على جميع خلقه ، والحمد لله الذي اصطفى من شاء من خلقه ، واجتبى من الأمم بلطفه وهدايته ، والحمد لله الذي هدانا لدينه الإسلام ، وخصنا بالنبي الأمي ، والرسول المكي ، سيد ولد عدنان ، عليه وعلى آله الصلاة وأتم السلام .

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث إلى جميع الأنام ، من ملك وإنس وجان ، وجعله رحمة مهداة ، وسراجاً منيراً لجميع الأنام ، أقام به الحجة ، بتبليغه الرسالة ، وأدائه الأمانة ، وتعليمه الشريعة ، ونصحه للأمة ، حتى تركهم — حين فارقهم — على المحجة البيضاء ، لايزيغ عنها إلا هالك . فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وإخوانه وأتباعه ، كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

وبعد ، فإن أجل العلوم وأشرفها وأعظمها وأفضلها علم الكتاب الكريم والسنة الشريفة . وذلك لأن كلا منهما وحي ، إلا أن الأول متلو ، والثاني غير متلو ، ولا متعبد بتلاوته . والسنة مبينة للقرآن الكريم الذي تكفل الله به كما في قوله تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ[2] ﴾ .

---

(١) سورة الحجر (٩).

(٢) سورة القيامة (١٦ — ١٩).

وأوكل الله تعالى إلى نبيه محمد ﷺ بيان ماأنزل عليه فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَانُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ[1]﴾ لذا كان القرآن محفوظاً مع الذي بينه — وهو السنة النبوية — أيضاً .

وقد تنوعت علوم السنة وتفرعت ، وإن كانت تنحصر تحت علمين رئيسين هما : علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية ، وإذا كان علم الحديث رواية قد سبق ظهوره ، إذ تدوين السنة النبوية بدأ في عهد النبي ﷺ ، ثم استمر زمن الصحابة ، ثم زمن كبار التابعين ومن بعدهم ، فإن علم الحديث دراية قد ظهرت بوادره في عهد الصحابة رضي الله عنهم ، لكنه قوي وتشعب في عهد التابعين وأتباع التابعين ، ثم نضج وكمل فيما بعد في منتصف القرن الثالث ، وهكذا .

وعلوم الحديث دراية تنوعت جزئياته ، وتشعبت كلياته ، حتى أوصلها بعض أهل العلم إلى مايزيد على الأربعين . بل أكثر .

وإن من أهم علوم الحديث وأصعبها وأدقها علمان هما : علم الرجال ، وعلم العلل .

وإن علم علل الحديث يعتبر بمثابة الكهانة عند بعضهم ، لصعوبته ودقته وقلة من يخوض فيه ، وعدم استطاعة الكثيرين من الحفاظ البحث فيه ، بل شاع على ألسنة الكثيرين من النقاد أنه إلهام .

ولذا لم يخض فيه إلا الجهابذة ، الذين رزقهم الله تعالى فهما ثاقبا ، وحفظا واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون .

---

(١) سورة النحل (٤٤).

وليس الأمر كما زعم هؤلاء أنه كهانة أو عرافة أو إلهام ، إنما هو علم قائم على قواعد وضوابط ، نابع عن فهم وحفظ وكثرة سماع ، ومعرفة وإحاطة ، وجمع الأبواب ، ومداومة النظر في كتب الأقدمين من الحفاظ ، وإفناء الأعمار في التحصيل ... يضاف إلى هذا كله تقوى من الله تعالى ملازمة ، وتواضع ، وموهبة من الله تعالى .

فالناقد الحافظ المعلِّل ، كالصيرفي في نقده البهرج المغشوش عندما يقيسه على ماعنده من جياد .

وبناء على هذا لا تكاد تجد في كتب علوم الحديث ــ في بحث الحديث المعلَّل ــ إلا القليل عنه ، لصعوبته ودقته وغموضه .

ولما كان أهل زماننا قد ضعفت منهم الهمم ، وكلت العزائم ، وخارت القوى ــ إلا مارحم ربي ــ أحببت أن أكتب بحثاً مختصراً ، مستوعبا لأحكام هذا العلم ، وأبين صلاحيته في اللغة واشتقاقه ، وبيان أهميته ، ووقوع العلة وأنواعها ، وأجناسها ، ومتى تضر ، ومتى لا تضر ، سواء كانت في الإسناد أو المتن، ثم أبين أسباب وجود العلة في السند أو المتن ، ووسائل الكشف عن العلة ، وبعض المصطلحات التي ترد على ألسنة علماء الحديث . وخطورة التوسع في ذكر العلل على العامة ، وأذكر مثلا لكل من العلة في الإسناد والمتن ، ومظان وجود الحديث المعلل ، وأشهر المصنفات فيه .

وفي ختام هذا البحث أرجو أن أكون قد حققت الهدف من هذا البحث ، في تقريبه وفهم معناه ، وإن كانت معرفة العلل تحتاج إلى بحث

واستقصاء ، وطول باع ، وحفظ ، وملكة ، فهو غير مانخن فيه .

أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يعينني وإخواني على فهم السنة ، ويقيمنا لخدمتها ، ويحققنا بها ، ويحشرنا تحت لواء صاحبها عليه وآله الصلاة والسلام ، ويدخره لي يوم لا ينفع مال ولا بنون . ويرزقنا جميعا الصدق في القول والإخلاص في العمل ، ويغفر لنا ولوالدينا ، ولوالد والدينا ، وأمواتنا ، ويحفظنا في ديننا وأنفسنا وأزواجنا وأولادنا وبناتنا ، ويمن علينا بالصحة والسلامة وحسن الختام .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

والحمد لله رب العالمين.

المدينة المنورة ٢٥ رجب الفرد ١٤٠٤هـ

وكتب
أبو إبراهيم
خليل إبراهيم ملاخاطر
نزيل المدينة المنورة

«الحديث المعلل»

تعريفه لغة :

ويسمى ــ المعل والمعلول ــ لقد اختلف في اشتقاقه ، وهل هو لحن في العربية أم لا .

قال ابن الصلاح رحمه الله[1] : ويسميه أهل الحديث : المعلول ، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم ــ في باب القياس : العلة والمعلول ، مرذول عند أهل العربية واللغة .اهـ

وجعله الإمام النووي[2] رحمه الله ــ أي المعلول ــ لحناً ــ وتبعه السيوطي كذلك[3] ، حيث إن اسم المفعول من أعلّ الرباعي لا يأتي على مفعول ، بل الأجود فيه مُعَلّ لأنه مفعول أعَلَّ قياساً ، وأمّا معلّل فمفعول علّل ، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به ، وليس هذا الفعل هو المستعمل في كلامهم .

وقال صاحب القاموس[4] : والعِلَّةُ ــ بالكسر ــ المرض ، عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ ، وأُعَلَّهُ الله تعالى ، فهو مُعَلّ وعليل ، ولا تقل : معلول ، والمتكلمون يقولونها ، ولست منه على ثلج . اهـ

لكن ماقاله هؤلاء الأئمة متعقب . حيث ورد بلغة العرب واستعمله

---

(١) علوم الحديث (٨١).

(٢) التقريب (١:٢٥١).

(٣) تدريب الراوي (١:٢٥١).

(٤) القاموس المحيط (٤:٢١).

الأئمة .

قال الحافظ العراقي[1] : قد حكاه جماعة من أهل اللغة ، منهم قطرب ، فيما حكاه اللبلي ، والجوهري في الصحاح ، والمطرزي في المغرب ... ، واستعمل أبو إسحق [الزجاج] لفظة المعلول في المتقارب من العروض . اهـ

وقال الجوهري في الصحاح[2] : اعتل : أي مرض ، فهو عليل ، ولا أعَلَّكَ الله ، أي لا أصابك بعلة ... وعُلَّ الشيء فهو معلول .

وقال ابن هشام[3] رحمه الله في شرحه لقصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه ، وفيها هذا البيت .

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت ... كأنه منهل بالراح معلول

قوله: معلول : اسم مفعول ، كما أن منهلا كذلك . إلا أن فعله ثلاثي مجرد ، يقال : عَلَّه يَعُلُّه ــ بالضم ــ على القياس ، ويَعِلُّه ــ بالكسر ــ إذا سقاه ثانيا .

وأصل ذلك أن الإبل إذا شربت في أول الورد سمي ذلك نهلا ، فإذا ردت إلى أعطانها ، ثم سقيت الثانية ، فذلك العَلَل .

---

(١) التقييد والايضاح (١١٦)

(٢) الصحاح (١٧٧٣ ــ ١٧٧٤).

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير (٨٦ ــ ٨٧).

وزعم الحريري أن المعلول لايستعمل إلا بهذا المعنى ، وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته العلة وهم ، وأنه إنما يقال لذلك : « مُعَلّ » من أعله الله . وكذا قال ابن مكي وغيره ، ولحنوا المحدثين في قولهم : حديث معلول ، وقالوا : الصواب معيل ، أو معلل انتهى .

والصواب أنه يجوز أن يقال : عَلَّه فهو معلول من العلة ، إلا أنه قليل ، وممن نقل ذلك الجوهري في صحاحه ، وابن القوطية في أفعاله ، وقطرب في كتاب « فعلت وأفعلت » وذكر ابن سيدة في « المحكم » أن في كتاب أبي إسحق في العروض « معلول » « ثم قال : ولست على ثقة منها » . انتهى .

قيل : ويشهد لهذه اللغة قولهم: عليل كما يقولون : جريح وقتيل . اهـ
ولهذا جنح الحافظان البلقيني والعراقي إلى تسمية بالمعلل .
قال البلقيني : وصواب الاستعمال « المعلَّل » إذا كان من أُعِل .

وقال الحافظ العراقي في منظومته :

وسم مابعلة مشمول معللاً ولا تقل معلول

وإن كان لفظة معلول قد ورد على ألسنة المحدثين واستعملوه ، كالبخاري والترمذي والدارقطني وأبي أحمد ابن عدي وأبي عبدالله الحاكم وأبي يعلى الخليلي وسمى الحافظ ابن حجر كتابه « الزهر المطلول في

معرفة المعلول » والله أعلم[١] .

تعريف العلة :

فالعلة في اللغة : هي المرض ، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانياً منعه شغله الأول ، واعتل ، أي مَرِض فهو عليل . اهـ من الصحاح[٢] .

أما في اصطلاح المحدثين ، فهي كما قال ابن الصلاح[٣] رحمه الله : عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث .

وعبارة النووي[٤] رحمه الله : عبارة عن سبب غامض مع أن الظاهر السلامة منه .اهـ

ويشترط في العلة شرطان لابد منهما ، ويؤخذان من تعريف العلة .

الأول : أن تكون الأسباب خفية غامضة .

الثاني : أن تكون تلك الأسباب قادحة ومؤثرة في صحة الحديث .

فإذا سقط أحد هذين الشرطين ، كأن تكون العلة غير خافية ، أو تكون غير مؤثرة ولا قادحة في صحة الحديث ، فلا تضر بالحديث ، ولا يسمى الحديث معلّلاً ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر التقييد والايضاح ، وشرح الألفية للعراقي ، وتدريب الراوي ، وفتح المغيث .
(٢) الصحاح (١٧٧٣).
(٣) علوم الحديث (٨١).
(٤) التقريب (١ : ٢٥٢) وانظر شرح الألفية (١ : ٢٢٦) للعراقي أيضاً .

تعريف المعلل اصطلاحاً :

لقد ورد تعريفان للحديث المعلل أحدهما ظاهر الفساد والبطلان ، لأنه ملحق بما سقط من الإسناد ظاهراً ، والثاني هو المعتمد .

التعريف الأول : وهو لابن حُبيش ـ الإمام الحافظ الأندلسي أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري[1] ذكره في كتابه « علوم الحديث » .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت[2] : وقد أفرط بعض المتأخرين ، فجعل الانقطاع قيداً في تعريف المعلول .

فقرأت في « المقنع » للشيخ سراج الدين ابن الملقن قال : ذكر ابن حُبيش في كتابه « علوم الحديث » أن المعلول : أن يروي عن من لم يجتمع فيه ، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه ، أو تختلف جهتهما ، كأن يختلف الخراساني مثلا عن المغربي ، ولا ينقل أن أحدهما رحل عن بلده .اهـ

وهذا تعريف غريب وشاذ للحديث المعلل ، ويدخل في المرسل الخفي أو المنقطع ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله معقباً عليه بقوله : قلت : وهو تعريف ظاهر الفساد ، لأن هذا الإخفاء فيه ، وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى ، والله أعلم .اهـ

---

(١)انظر ترجمته في التكملة لوفيات النقلة (١ : ٧٩) ، وغاية النهاية (١ : ٣٧٨) وتذكرة الحفاظ (١٣٥٣) ووقع فيه خطأ حيث قال : بن عبيدالله ـ بالتصغير ـ وقد كانت وفاة ابن حبيش سنة أربع وثمانين وخمسمائة (٥٨٤) رحمه الله .

(٢) النكت (١٢٩ ـ ب) .

التعريف الثاني : ماقاله ابن الصلاح رحمه الله ، ونقله عنه من جاء بعده[1] ، وهو : « الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهِرَه السلامةُ منها » .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله[2] : وأحسن منه أن يقال : هو حديث ظاهره السلامة اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادح » اهـ من فتح الباقي لشيخ الإسلام زكريا .

فالحديث كان في ظاهره نظيف السند متصلا مرفوعاً ، وبعد البحث مثلا تبين فيه انقطاع ، أو إرسال ، أو وقف ، وهكذا ، والله أعلم .

قد تطلق العلة على غير المعنى الإصطلاحي .

سبق أن عرفت العلة عند علماء الحديث بأنها أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منها . لكن علماء الحديث قد يطلقون العلة على غير هذا المعنى المصطلح عليه ، فيطلقونها على الأسباب الظاهرة القادحة .

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله[3] : ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ماذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث ، المخرِجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ماهو مقتضى لفظ العلة في الأصل .

---

(١) علوم الحديث (٨١) وانظر تدريب الراوي (١ :٢٥٢) وجواهر الأصول (٤٨) .

(٢) فتح الباقي (١ : ٢٢٧) وفتح المغيث (١ : ٢٢٢) .

(٣) علوم الحديث (٨٤) .

ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح .

وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث .

ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ماليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : من أقسام الصحيح ماهو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ماهو صحيح شاذ ، والله أعلم.اهـ

وقال قبل ذلك[1] : وكثيراً مايعللون الموصول بالمرسل ، مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه ... اهـ

فهذا التعليل ليس خفيا وإنما هو بأمر ظاهر ، وهو لايقدح في الحديث بخلاف العلة الخفية .

وقول ابن الصلاح رحمه الله : « حتى قال ...» المراد بالقائل هنا هو أبو يعلى الخليلي رحمه الله ، فقد قال الحافظ العراقي[2] : هكذا نقله ابن الصلاح عن بعضهم ، ولم يسمه ، وقائل ذلك هو : أبو يعلى الخليلي ، قال في كتابه الإرشاد : إن الأحاديث على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه ، وصحيح معلول ، وصحيح مختلف فيه ... »[3]

---

(١) علوم الحديث (٨٢) .

(٢) شرح الألفية (١ : ٢٣٨) .

(٣) انظر الارشاد ورقة (٣) .

وأما قول ابن الصلاح رحمه الله « وسمى الترمذي النسخ علة » فقد علق عليه الحافظ العراقي بقوله[1] : فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح ، فاجنح له أي مل إلى كلامه ، وإن يرد أنه علة في صحة نقله فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . اهـ

وزاد شيخ الإسلام زكريا[2] : وقد صحح الترمذي منه جملة ، فمراده الأول . اهـ أي أن النسخ علة في العمل بالحديث .

ولهذا يقال : إن التوفيق بين ماذكره علماء الحديث من تعريف العلة وأنها أسباب خفية قادحة ، وبين إطلاقهم لها على مايخالف تعريفها ، أن اسم العلة إذا أطلق على حديث ــ كما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت[3] ــ لايلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحاً ، إذ المعلول ماعلته قادحة خفية ، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة ، خفية أو واضحة .

ولهذا قال الحاكم[4] : وإنما يعل الحديث من أوجه ليس للجرح [فيها] مدخل .اهـ

ثم قال الحافظ رحمه الله معلقا على تسمية النسخ علة : وأما قوله [أي ابن الصلاح] وسمى الترمذي النسخ علة : هو من تتمة هذا التنبيه ، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه

---

(١) شرح الألفية (١ :٢٣٩) .
(٢) فتح الباقي (١ : ٢٣٩) .
(٣) النكت (١٣٧ ــ آ) .
(٤) معرفة علوم الحديث (١١٢) .

ماأوجب عدم العمل به . وهو الناسخ ، ولايلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً ، كما قدرته والله أعلم .اهـ

وملخص هذا : أن علماء الحديث قد يطلقون العلة على غير المعنى الاصطلاحي ، فيقولون : هذا الحديث معلول بفلان مثلا . ولا يريدون العلة المصطلح عليها . وملخص تلك الأنواع التي يطلقون العلة عليها :

١ ــ الأنواع التي يضعف بها الحديث ، من جرح الراوي بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، ونحوها من أسباب ضعف الحديث .

٢ ــ إطلاق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث ، كإرسال ماوصله الثقة الضابط ، حتى قال الخليلي : من أقسام الصحيح ماهو صحيح معلول ... »

٣ ــ إطلاق العلة على النسخ في العمل بالحديث . ولا يسمى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً . كما عند الترمذي والله أعلم .

أين تقع العلة :

إن العلة قد تقع في الإسناد ، وهو الأكثر ــ وقد تقع في المتن .

قال ابن الصلاح رحمه الله[1] : ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث ــ وهو الأكثر ــ وقد تقع في متنه ، ثم مايقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً ــ كما في التعليل بالإرسال والوقف ــ وقد يقدح في

---

(١) علوم الحديث (٨٢) وانظر التقريب بشرح التدريب (١ : ٢٥٣ ــ ٢٥٤) .

صحة الإسناد خاصة ــ من غير قدح في صحة المتن . وسيأتي التمثيل لذلك إن شاء الله تعالى .

إلى أي إسناد يتطرق التعليل :

إن التعليل إنما يتطرق إلى الإسناد الجامع شروطَ الصحة ظاهراً ، ولا يتطرق إلى أسانيد الضعفاء ، كما يكثر في أحاديث الثقات لا الضعفاء . وذلك لأن الثقات لا يروون غالباً إلا الصحيح ، وبعد البحث والتفتيش يتبين الوهم في تلك الروايات .

قال ابن الصلاح رحمه الله[1] : الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر .اهـ

وقال الحاكم رحمه الله[2] : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل . فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولا ، والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لاغير . اهـ .

فأسانيد الضعفاء لايتطرق إليها التعليل لأنها ضعفاء ، وإنما التعليل يتطرق إلى أسانيد الثقات ، التي فيها أوهام ، خفيت على الثقات ، فبان بها بعد الكشف عنها ضعف ، أو رَدُّ تلك الأسانيد وحدها ، أو ومعها متونها ،

---

(١) علوم الحديث (٨١) .

(٢) معرفة علوم الحديث (١١٢ ــ ١١٣) .

وذلك لأن رواية الثقة تكسبه في الأصل صفة الصحة والسلامة ، مما يجعل روايته مقبولةً ، محتجاً بها ، وبعد الكشف عن علة روايته يصبح الحديث معلولاً ، بعد أن كان ـــ في الظاهر ـــ صحيحاً ، وشاذاً بعد أن كان مقبولاً ، وهكذا .. والله أعلم .

أنواع العلة :

إن العلل التي تقع في السند أو المتن متنوعة ، ولا تظهر إلا للنقاد أطباء السنة الحاذقين بعللها ، وماذاك إلا لشدة الخفاء والغموض .

قال الحافظ العراقي رحمه الله في ألفيته :

وسم مابعلـــة مشمـــــول	**معَلـلًا ولا تقـل معلــول**
وهي عبارة عن أسباب طرت	**فيها غموض وخفاء أثَّرت**
تُدْرَك بالخلاف والتفـــــرد	**مع قرائـن تضـم يَهتـــدي**
جِهْبِذُهَا إلى اطلاعـه على	**تصويبِ إرسال لما قد وصلا**
أو وقفِ مايرفع أو متن دخل	**في غيره ، أو وهمِ واهمٍ حصل**
ظن فأمضى ، أو وقف فأحجما	**مع كونه ظاهره إن سلما[1] اهـ**

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله[2] : تدرك ـــ أي الأسباب ـــ بعد

---

(١) وانظر أيضاً ألفية السيوطي (٥٥) .

(٢)فتح المغيث للسخاوي (١ : ٢٢٠ ـــ ٢٢١) وانظر تدريب الراوي (١ : ٢٥٢) وشرح ألفية العراقي (١ : ٢٢٦) ومقدمة القسطلاني (٤٣) بحاشية نيل الأماني .

جمع طرق الحديث ، والفحص عنها ، بالخلاف من راوي الحديث لغيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عدداً ، أو عليه ، والتفرد بذلك . وعدم المتابعة عليه ، مع قرائن قد يقصر التعبير عنها تضم لذلك ، يهتدي بمجموعه جِهْبِذُها ــ بكسر الجيم والموحدة ثم ذال معجمة ــ أي الحاذق في النقد من أهل هذه الصناعة ، لاكل محدِّث ، إلى اطلاعه على :

تصويب إرسال ــ يعني خفي ــ ونحوه ، لما قد وصلا .

أو تصويب وقف ماكان يرفع .

أو تصويب فصل متن ــ أو بعض متن ــ دخل درجاً في متن غيره ، وكذا بإدراج لفظة ، أو جملة ليست من الحديث فيه .

أو اطلاعه على وهم واهم حصل بغير ماذكره : كإبدال راو ضعيف بثقة .... » اهـ

كما يؤخذ من كلام الحاكم رحمه الله تعالى ــ وسيأتي تقسيمه لأجناسها قريباً ــ والترمذي في علله وأحمد وغيرهم رحمهم الله ذِكْرُ أنواع أخرى من العلل . كإبطال سماع صريح ، أو متوهم في عنعنة ، أو سقط رجل في سند معين عرف بطريق أخرى ، أو يكون السند معروفاً عن صحابي فيروى عن صحابي آخر ، أو عن تابعي يوهم أن له صحبة أو يقتضيها ، أو يختلف على رجل بالإسناد والمتن ، بينما المحفوظ ماقابل الإسناد ، أو يختلف على رجل في تسمية شيخه ، أو تجهيله . أو تكون طريق معروفة فيروي واحد منها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه عنه بالوهم ،

بأن يرويه بالطريق المعروفة ، جرياً على الجادة مثلاً . أو أن يكون الراوي في لسانه لثغة فلا ينطق اسم الشيخ على الصواب ، فلم يتفطن له من سمعه منه ، ومنه قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض شيوخهم فيه ضعف ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم ، فلم يتفطن لهم .

كما أن من ذلك فيمن حدث بالمعنى وهو غير حافظ للغات العرب ، فغيّر اللفظ والمعنى ، أو حرّف فيه ، أو أدرج في الحديث كلاماً آخر وليس هو منه ، إلى غير ذلك .

ويمكن تلخيص ذلك بمايلي :

أولا: العلل التي تقع في الإسناد :

١ ــ الوهم في رفع موقوف ، أو وصل مرسل ...

٢ ــ أن يكون السند معروفاً عن صحابي فيروى عن صحابي آخر ، أو عن تابعي تقتضي إثبات الصحبة له ، أو يكون السند معروفاً برجل بينما المحفوظ مايقابله ، أو يختلف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ..

٣ ــ إبدال شخص بآخر سواء كان المبدل به ثقة أولا .

٤ ــ إبطال سماع صريح أو متوهم مروي بالعنعنة ، أو بيان سقط رجل عرف بطريق أخرى

٥ ــ إبدال السند كله أو بعضه ، كأن تكون طريق معروفة فيروي واحد منها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه عنه بالوهم ، إذا رواه من تلك الطريق المعروفة ، جرياً على الجادة .

٦ ــ تغيير أسماء الرواة ممن كان في لسانه علة فلا يفطن له .

٧ ــ قوم ثقات ضعّفوا في بعض شيوخهم فلم يفطن لهم .

٨ ــ من جمع الشيوخ في سند واحد وجعل المتن واحداً ، مع أن فيه اختلافاً بين رواياتهم .

٩ ــ رواية متن في سند لا يعرف به . ويكون السند معروفاً بغير هذا المتن . وانظر غرائب الأسانيد .

ثانياً : العلل التي تقع في المتن :

١ ــ إدخال متن في متن ، وكذا إدراج لفظة أو جملة في الحديث وهي ليست منه .

٢ ــ من روى بالمعنى وهو غير حافظ للغات العرب ، فأحال المعنى وغيره ، سواء كان التغيير كليا أو جزئياً .

٣ ــ التحريف في ألفاظ الحديث نتيجة روايته مغلوطاً ، ثم بني عليه مايغايره .

٤ ــ تضعيف أحاديث الراوي إذا روى مايخالف رأيه .

٥ ــ أحاديث رويت عن الصحابة ، والصحيح عنهم رواية مايخالفها .

٦ ــ إضافة أقوال إلى النبي ﷺ لا تشبه كلام النبوة ، سواء روايات الزهاد أو الفقهاء .

إلى آخر ذلك ، مما هو موجود في كتب العلل[1] . وسيأتي تقسيم الحاكم رحمه الله لأجناس العلل أيضا .

---

(١) انظر شرح العلل (١٤٢ وما بعد و ٤٣٣ ومابعد و ٤٨٢ ومابعد و ٥٠٤ ومابعد) وانظر العلل في الحديث (١٣٥ ــ ١٥٦) حيث ذكر ماأمكنه استخراجه من شرح العلل فأجاد .

أجناس العلل عند الحاكم رحمه الله .

لقد قسم الحاكم رحمه الله في كتابه « معرفة علوم الحديث » أجناس الحديث المعلل إلى عشرة ، ونقلها شيخ الإسلام البلقيني ــ ملخصا لها ــ كما نقلها السيوطي في التدريب أيضاً ــ ملخصاً لها ــ لذا فإني أنقلها ــ باختصار[1] مع زيادات البلقيني والسيوطي رحمهما الله تعالى .

الأول : أن يكون السند ظاهره الصحة : وفيه من لايعرف بالسماع ممن روى عنه .

ومثّله بما أسنده عن موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من جلس مجلساً كثر فيه لغطه ، فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك : إلا غفر له ماكان في مجلسه ذلك» .

قال الحاكم : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح ، وله علة فاحشة .

ثم أسند الحاكم إلى مسلم أنه جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه ، وقال : دعني حتى أقبل رجليك ياأستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله ، ثم سأله عن هذا الحديث ، فقال البخاري رحمه الله : هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث ، إلا

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث (١١٣ ــ ١١٩) ومحاسن الاصطلاح (١٩٨ ــ ٢٠٣) وتدريب الراوي (١ : ٢٥٨ ــ ٢٦١) والباعث الحثيث (٦٧ ــ ٧١) حيث نقلها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله من التدريب .

أنه معلول » حدثنا به موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا وهيب ، قال : حدثنا سهيل ، عن عون بن عبدالله قوله ، هذا أولى ، فإنه لايذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل .اهـ

[— وانظر رد الحافظ العراقي رحمه الله على هذه القصة في كتابيه وفي تخريج أحاديث الإحياء له . وتعقيب الحافظ ابن حجر رحمه الله على العراقي ، وأن القصة صحيحة ، وذِكرَه لطرقها حيث أطال النفس بما لامزيد عليه في النكت له[1] .] .

الثاني : أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة ، ولكن له علة تمنع من صحة السند .

ومثّله بما أسنده عن قبيصة بن عقبة ، عن سفيان ، عن خالد الحذاء ، وعاصم ، عن أبي قلابة ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرؤهم أبي ابن كعب ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وإن لكل أمة أميناً ، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة » .

قال الحاكم : وهذا من نوع آخر علته ، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح ، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله ﷺ قال : أرحم أمتي ... » مرسلًا ، وأسند ووصل « إن لكل أمة أميناً ، وأبو عبيدة

---

(١)انظر التقييد والايضاح (١١٨) وشرح الألفية (١ : ٢٢٧ — ٢٢٩) ومحاسن الاصطلاح (١٩٩) والنكت (١٢١ب — ١٢٩ب) .

أمين هذه الأمة » هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً ، وأسقط المرسل من الحديث ، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين .

الثالث : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، فيروى عن غيره ، لاختلاف بلاد رواته ، كرواية المدنيين عن الكوفيين .

ومثّله بما أسنده عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحق ، عن أبي بردة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » .

قال الحاكم : وهذا إسناد لاينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح ، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا . ثم رواه الحاكم بسنده إلى حماد بن زيد عن ثابت البناني قال : سمعت أبابردة يحدث عن الأغر المزني — وكانت له صحبة — قال : قال رسول الله ﷺ : « إنه ليغان على قلبي ، فأستغفر الله في اليوم مائة مرة » .

قال الحاكم : رواه مسلم في الصحيح ، ورواه الكوفيون : مسعر وشعبة وغيرهما عن أبي بردة هكذا قال : وهو الصحيح المحفوظ .

الرابع : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، فيروى عن تابعي ، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته ، بل ولا يكون معروفاً من جهته ، وربما وقع وهم آخر في إسناده .

ومثّله بما أسنده عن زهير بن محمد ، عن عثمان بن سليمان ، عن أبيه « أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور » .

قال الحاكم : قد خرّج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث — في الوحدان — وهو معلول من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن عثمان هو ابن أبي سليمان . والآخر : أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، والثالث : قوله « سمع النبي ﷺ » وأبوسليمان لم يسمع من النبي ﷺ ، ولم يره .

الخامس : أن يكون الحديث روي بالعنعنة ، وسقط منه رجل ، دل عليه طريق أخرى محفوظة .

مثاله : ماأسنده عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ، فرمي بنجم ، فاستنار » فذكر الحديث بطوله .

قال الحاكم : علة هذا الحديث أن يونس — على حفظه وجلالة محله — قصر به ، وإنما هو عن ابن عباس قال : حدثني رجال من الأنصار ، هكذا رواه ابن عيينة ، ويونس من سائر الروايات ، وشعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، والأوزاعي ، وغيرهم ، عن الزهري ، وهو مخرج في الصحيح .

السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ماقابل الإسناد ، فيكون ذلك علة في المسند .

مثاله : ماأسنده عن علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه ، عن عبدالله ابن بريدة ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب قال : قلت : يارسول الله . مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا ؟ قال : « كانت لغة إسماعيل قد درست ، فجاء جبريل عليه السلام إلي فحفظنيها » .

قال الحاكم : لهذا الحديث علة عجيبة ، ثم ذكر بسنده إلى علي ابن خشرم ، قال: ثنا علي بن حسين بن واقد ، قال : بلغني أن عمر بن الخطاب قال : يارسول الله ... » الحديث .

السابع : الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

ومثّله : بما أسنده عن أبي شهاب[1] [عبدربه بن نافع الحناط الكناني] عن سفيان الثوري ، عن الحجاج بن فرافصة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : «المؤمن غِرّ كريم ، والفاجر خبّ لئيم » .

قال الحاكم : وهكذا رواه عيسى بن يونس ، ويحيى بن الضريس ، عن الثوري ، فنظرت فإذا له علة ، ثم أسند عن محمد بن كثير قال : ثنا الثوري ، عن الحجاج بن الفرافصة ، عن رجل عن أبي سلمة . قال سفيان :

---

(١)لقد وهم السيوطي رحمه الله في التدريب وهما عجيبا حيث اشتبه عليه اسم أبي شهاب فظنه ابن شهاب ثم نقله بالمعنى فقال «كحديث الزهري .. » وليس هو الزهري ، وإنما هو ماذكرت ، لأن الزهري أقدم من الثوري ولا تعرف له رواية عن الثوري . كما وقع في محاسن الاصطلاح شبيه بهذا الوهم حيث ورد فيه « ماأسند عن ابن شهاب ..» وهو ليس كذلك أيضاً ولعل مافي المحاسن من المحققة الفاضلة ، أو من المطبعة . وقد ذكره الحاكم في المستدرك (١ : ٤٣) وقال : أبوشهاب عبدربه بن نافع الحناط وانظر الباعث الحثيث (٦٩ ـــ ٧٠) حيث نبه على مافي التدريب أيضاً .

أراه ذكر أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ... » فذكره .

[قد اعترض الشيخ العلامة أحمد شاكر رحمه الله على تعليل الحاكم بوجود رواية عيسى وبشر بن رافع ويحيى ، أقول : لكن رواية عيسى ويحيى إنما هي من طريق الحجاج بن فرافصة وهو يهم، وأما بشر فقد قال عنه المنذري لا يحتج بحديثه . وقد أشار أبو داود إلى هذا التعليل عندما رواه من طريق الحجاج عن رجل ، ثم من طريق بشر عن يحيى بن أبي كثير ، ولهذا قال الترمذي : غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وهو قد رواه طريق بشر بن رافع ، والله أعلم »[1]] .

الثامن : أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، لكن لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة تبينت علتها ، ببيان أنه لم يسمعها منه .

ومثّله بما أسنده عن يحيى بن أبي كثير عن أنس « أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، ونزلت عليكم السكينة » .

---

(١) انظر سنن أبي داود : كتاب الأدب : باب حسن العشرة رقم (٤٧٩٠) وسنن الترمذي كتاب البر والصلة : باب ماجاء في البخيل رقم (١٩٦٤) ومختصر سنن أبي داود (٧ : ١٦٩) ومستدرك الحاكم (١ : ٤٣ ــ ٤٤) لبيان طرق الحديث . وقد قال الذهبي في تلخيص المستدرك (١ : ٤٣) حجاج عابد لابأس به، ورواه عبدالرازق عن بشر بن رافع عن يحى وأما الحديث على شرطهما اهـ . قلت : كيف هو على شرطهما وبشر ضعيف ولم يرو له الشيخان في صحيحيهما إنما روى له البخاري في الأدب المفرد فقط كما في التقريب وغيره ، ولم يزد في وصفه عن قوله ضعيف الحديث ، كما لم يزد الذهبي في ترجمته المغني (١ : ١٠٥) على قوله . وقال أحمد وغيره : ضعيف اهـ فكيف يكون على شرطهما ، والله أعلم .

قال الحاكم : قد ثبت عندنا ـــ من غير وجه ـــ رواية يحيى بن أبي كثير ، عن أنس بن مالك ، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، وله علة . ثم أسند عن يحيى قال : حُدثت عن أنس ، أن النبي ﷺ .. » فذكره .

التاسع : أن يكون طريقه معروفة ، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق ـــ بناء على الجادة ـــ في الوهم .

ومثّله بما أسنده عن المنذر بن عبدالله الحزامي ، عن عبدالعزيز بن الماجشون ، عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك » وذكر الحديث بطوله .

قال الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة ، والمنذر بن عبدالله أخذ طريق المجرة فيه ، ثم ذكره بسنده إلى أبي غسان مالك بن إسماعيل قال : ثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة [بن الماجشون] قال : ثنا عبدالله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ ، أنه كان إذا افتتح الصلاة ، فذكر الحديث ، بغير هذا اللفظ ، وهذا مخرج في صحيح مسلم .

العاشر : أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه ، وموقوفاً من وجه .

ومثّله بما أسند عن أبي فروة يزيد بن محمد قال : حدثنا أبي ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : من

ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء » .

قال الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة ، ثم ذكره بسنده إلى وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال : يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .

قال الحاكم رحمه الله : فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس ، وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم اهـ

قال البلقيني رحمه الله بعد ذكره لهذه الأجناس : وماأشار إليه الحاكم من الأجناس ، يدخل تحت القسمين السابقين . وإنما ذكرت كلامه في ذلك ملخصاً ، ليكون مدخلاً إلى العلل . وإن كان عليه في بعضه كلام يفهم بعضه مما تقدم اهـ

هل العلة في الإسناد قادحة في المتن ، وكذا العكس .

إن العلة إذا وقعت في الإسناد قد تقدح في المتن ، وقد لا تقدح ، إنما تقدح في السند فقط .

قال الحافظ العراقي رحمه الله في منظومته :

وهي تجيءُ غالباً في السند ... تقدح في المتن بقطعِ مسند
أو وقفِ مرفوعٍ وقد لا تقدح ... كالبيعان بالخيار صرحوا
بوهم يعلى بن عبيد أبدلا ... عَمراً بعبدالله حين نقلا

وعلة المتن كنفي البسملة   إذ ظن راو نفيها فنقلـه[1]

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله[2] في شرحه لهذه الأبيات : وهي — أي العلة الخفية — تجيئ غالباً في السند ، أي وقليلا في المتن ، فالتي في السند تقدح في قبول المتن ، بقطع مسند متصل ، أو بوقف مرفوع ، أو بغير ذلك من موانع القبول ، وذلك لازم إن كانت من جهة اختلاف على راوي الحديث الذي لا يعرف من غير جهته ، ولا يمكن الجمع ، وراويها أرجح ، ولو في شيئ خاص ، وكذا إذا تبين أن راوي الطريق الفرد لم يسمع ممن فوقه مع معاصرته له ... وقد لا تقدح ، وذلك إذا كان الخلاف فيما له أكثر من طريق ، أو في تعيين واحد من ثقتين ... » الخ .

وقد فرّع الحافظ ابن حجر رحمه الله أقسام دخول العلة في الاسناد والمتن إلى ستة أقسام . فقال في النكت[3] : إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح ، وقد لا تقدح ، وإذا قدحت فقد تخصه ، وقد يستلزم القدح في المتن ، وكذا القول في المتن سواء .

فالأقسام على هذا ستة :

الأول : فمثال ماوقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً ، مايوجد مثلا من حديث مدلّس بالعنعنة ، فإن ذلك علة توجب التوقف على قبوله ،

(١) وانظر أيضاً : علوم الحديث (٨٢ — ٨٣) وتدريب الراوي — مع التقريب أيضاً (١ : ٢٥٣ — ومابعد) .

(٢) فتح المغيث (١ : ٢٢٣ — ٢٢٤) .

(٣) النكت (١٢٩ب — ١٣٠ب) .

فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة .

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته ، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه ، فإن أمكن الجمع بينها على طرائق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة .

الثاني : ومثال ماوقعت العلة فيه في الإسناد ، وتقدح فيه دون المتن ، مامثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة — وهو بقسم المقلوب أليق .

[— قلت : مثاله ماذكره ابن الصلاح والعراقي وغيرهما حديث « البيعان بالخيار » المروي عن سفيان الثوري ، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما — كما رواه أصحاب الثوري كأبي نعيم : الفضل ابن دكين ، وعبيد الله بن موسى العبسي ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، ومخلد بن يزيد ، وغيرهم ، بل توبع الثوري عن عبد الله فرواه كثيرون عن عبد الله بن دينار منهم شعبة ، وسفيان بن عيينة ، ويزيد بن عبد الله بن الهاد ، ومالك بن أنس من رواية ابن وهب عنه . وهو مشهور أيضاً عن مالك وغيره عن نافع عن ابن عمر .

وقد أفرد الحافظ أبو نعيم طرقه من جهة عبد الله بن دينار خاصة ، فبلغت عدة رواته نحو الخمسين .

فوهم يعلى بن عبيد الطنافسي — أحد رجال الصحيح — من أصحاب الثوري ، فجعله عن عمرو بن دينار ، بدلا من عبد الله بن دينار . وكلٌّ من عمرو وعبد الله ثقة . إلا أن هذا الحديث معروف بعبد الله لا بعمرو .

وسبب الاشتباه على يعلى — والله أعلم — اتفاقهما في اسم الأب —

لأنهما أخوان ــ واشتراكهما في كثير من الشيوخ ، وتقاربهما في الوفاة ، ولكن عمراً أشهرهما ، مع اشتراكهما في الثقة ، لكن هذا الحديث معروف بعبد الله لا بعمرو كما قلت[1] . والله أعلم .

وقد سبق نظير هذا في بحث ــ المنكر ــ عمرو بن عثمان ، وعمر ابن عثمان].

الثالث: فإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة ، وتبين الوهم فيه ، استلزم القدح في المتن أيضاً ــ إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة ــ ومِنْ أَغْمَضِ ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته .

ومثال ذلك : ماوقع لأبي أسامة : حماد بن أسامة الكوفي ــ أحد الثقات ــ عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ــ وهو من ثقات الشاميين ــ قدم [أي عبدالرحمن] الكوفة فكتب عنه أهلها ، ولم يسمع منه أبو أسامة ، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ــ وهو من ضعفاء الشاميين ــ فسمع منه أبو أسامة ، وسأله عن اسمه ، فقال : عبدالرحمن بن يزيد ، فظن أبو أسامة أنه : ابن جابر ، فصار يحدث عنه ، وينسبه من قبل نفسه ، فيقول : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر ، وهما ثقتان ، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد ، فميزوا ذلك ، ونصوا عليه ، كالبخاري ، وأبي حاتم ، وغير واحد .

---

(١)انظر شرح الألفية للعراقي (١ : ٢٣٠ ــ ٢٣١) وفتح المغيث (١ : ٢٢٤) وتدريب الراوي (١ : ٢٥٤) .

الرابع : ومثال ماوقعت العلة في المتن دون الإسناد ، ولا يقدح فيهما : ماوقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين ، إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد ، فإن القدح ينتفي عنها ، وسنزيد ذلك إيضاحاً في النوع الآتي إن شاء الله تعالى .

[قلت : ويمكن أن يمثل له بثمن جمل جابر رضي الله عنه ، وكذا اشتراط ركوبه ، وهو في صحيح البخاري ، وقد بينت ذلك بفضل الله تعالى في « مكانة الصحيحين » فانظره هناك] .

الخامس : ومثال ماوقعت العلة فيه في المتن ، واستلزمت القدحَ في الإسناد : مايرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه فيكون خطأً ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي ، فيعلل الإسناد .

السادس : ومثال ماوقعت العلة في المتن دون الإسناد ماذكره المصنف [أي ابن الصلاح] من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس رضي الله تعالى عنه ، وهي قوله « لايذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » فإن أصل الحديث في الصحيحين ، فلفظ البخاري « كانوا يفتتحون بالحمدلله رب العالمين » ولفظ مسلم في رواية له نفي الجهر ، وفي رواية أخرى نفي القراءة ، وقد تكلم شيخنا [يريد الحافظ العراقي] على هذا الموضع بما لامزيد في الحسن عليه ، إلا أن فيه مواضع يحتاج إلى التنبيه عليها اهـ

أسباب العلة :

للعلة أسباب كثيرة تجعل الحافظ يقع فيها ، وإن كان غالبها يعود إلى عدم التيقظ ، وإلى عدم الدقة ، والضبط ، إضافة إلى العوارض البشرية والنفسية . ومنها .

١ ـــ خفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء العدالة . وقد قسم ابن رجب الرواة إلى أقسام حيث قال : اعلم أن الرواة أقسام : فمنهم من يتهم بالكذب ، ومنهم من غلب على حديثه المناكير ـــ لغفلته وسوء حفظه .....، وقسم ثالث : أهل صدق وحفظ ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل ، هؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم .

وقسم رابع : وهم أيضاً أهل صدق وحفظ ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً ، لكن ليس هو الغالب عليهم ، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا . ثم ذكر أن مذهب أكثر أهل الحديث الرواية عن هؤلاء[١] .

٢ ـــ من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض ، كالثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم ـــ مع تفاوت بينهم ، أو كالذي عمي في آخر عمره وكان لايحفظ جيداً ، أو كان يقبل التلقين ، أو احترقت كتبه ، أو ضاعت ، فحدث من حفظه فوهم . ويلتحق بهم قوم ثقات لهم كتب صحيحة ، وفي حفظهم بعض شيء : فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيغلطون ، ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون[٢] .

---

(١) انظر شرح العلل (١٢٠ ـــ ومابعد) .

(٢) المرجع السابق (٣٩٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٤٥ ومابعد) .

٣ ــ من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض . وهو أنواع[١] .

أ ــ من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط ، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط ، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضع آخر فضبط ، كمعمر بن راشد مثلا حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد .

ب ــ من حدث عن أهل مصر أو أقليم فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ، كإسماعيل بن عياش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد ، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب .

جـ ــ من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه . كزهير بن محمد الخراساني ثم المكي ثقة متفق على تخريج حديثه ، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه روايات مستقيمة ــ وماخرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه ــ وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة .

٤ ــ قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف لعدم ضبطهم له ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم فإنه صحيح مضبوط محفوظ .[٢] وهم جماعة كثيرون .

كحماد بن سلمة البصري فإنه أثبت حديثاً عن ثابت ، وعلي بن زيد ، وعمار بن أبي عمار ، وحميد ، بينما رواياته عن قيس بن سعد ، وداود بن

---

(١) انظر المرجع السابق (٤٢٣ ــ ٤٣٢) .

(٢) انظر المرجع السابق (٤٣٣ ومابعد) .

أبي هند ، وقتادة ، والجريري .. ففيها اختلاف وضعف ، والله أعلم .

٥ ـــ قصر صحبة الشيخ ، وإن كان معدوداً من أصحابه ، لأنه لم يلقه إلا فترة قصيرة ، فلم يحكم رواياته ومسموعاته ، كما هو الحال في سفيان بن حسين ـــ وهو من أصحاب الزهري ـــ قال ابن معين : هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ، إنما سمع من الزهري بالموسم ، يعني لم يصحبه ولم يجتمع به غير أيام الموسم[1] .

٦ ـــ من إذا جمع الشيوخ وقع في حديثه الضعف بخلاف ماإذا أفردهم .

قال شعبة لابن علية : إذا حدثك عطاء بن السائب ، عن رجل واحد ، فهو ثقة ، وإذا جمع فقال : زاذان ، وميسرة ، وأبو البختري فاتقه ، كان الشيخ قد تغير .

ولم يخرج البخاري في صحيحه عن حماد بن سلمة ، لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول : حدثنا قتادة ، وثابت ، وعبد العزيز بن صهيب عن أنس ، وذلك لأنه إذا جمع بين حديث جماعة في سياق واحد فالظاهر أن لفظهم لم يتفق ، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه ، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم ، كالزهري مثلا في حديث الإفك وغيره[2] .

٧ ـــ من حدث عن ضعيف وسماه باسم ثقة لتشابه الأسماء وعدم

---

(١) انظر شرح العلل (٤٥٥) .

(٢) انظر المرجع السابق (٤٦١ ـــ ٤٦٤) .

التفريق بين الاثنين كما في قصة حماد بن أسامة ــ أبي أسامة القرشي الكوفي ــ مع عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي ، وقد سبق ذكرها قبل قليل .

وكما هو الحال في رواية زهير بن معاوية ، عن واصل بن حيان ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، فانقلب على زهير اسم صالح بن حيان فقال : واصل ، إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلاً . وهو لم يسمع من واصل بن حيان ، ولم يدركه ، إنما سمع من صالح بن حيان القرشي وهو ضعيف . بينما واصل ثقة .[١]

٨ ــ من روى عن المجروحين ، فسماهم أوكناهم بأسماء أو كنى أو ألقاب يتوهم أنه اسم أو كنية أو لقب ثقة ، وهذا يدخل في التدليس أيضاً . كما هو الحال في بقية بن الوليد حيث روى عن زرعة بن عمرو الزبيدي وهو ضعيف ــ فيقول : حدثنا الزبيدي ، فيظن أنه محمد بن الوليد الزبيدي ــ صاحب الزهري .[٢]

٩ ــ وقد يكون سبب العلة هو التدليس ــ وقد سبق بيانه وأنواعه[٣] ــ وبيانه هنا أن يسقط المدلِّس ضعيفا بين ثقتين ، أو يغير اسمه أو لقبه أو يذكره بما لايعرف ، أو بما يشتبه بالثقات وهكذا[٤] .

١٠ ــ وقد يكون سبب العلة غير الثقة ، وذلك كمن سمع من ثقة مع

(١) انظر المرجع السابق (٤٦٧ ــ ٤٦٨) .
(٢) انظر المرجع السابق (٤٧١ ــ ٤٧٢) .
(٣) وذلك في بحث « المدلس » وهو بحث مستقل .
(٤) انظر شرح العلل (٤٧٢ ــ ٤٧٦) .

ضعيف فأفسد حديثه وهو لايشعر ، أو كمن ابتلي بمن يقرأ على الشيخ على غرة ، فيحرّف ويغيّر ويزيد أو ينقص من غير انتباه الشيخ ـــ أو كمن يدسّ في كتب الثقات ماليس منهم ، أو يملي إملاء سيئاً ، وهكذا .[1]

١١ ـــ وقد يكون سبب العلة اختصار الحديث أو روايته بالمعنى . علماً بأن الجمهور يجوزون رواية الحديث بالمعنى شريطة أن يكون الرواي عالما بالعربية وبما يُحيل المعنى . وسبق بيان ذلك .

١٢ ـــ أضف إلى ذلك أن الوهم لا يخلو منه إنسان مهما كان حافظاً أو ضابطاً أو إماماً ، وما من إمام إلا وقد استُدرِكَ عليه وهمٌ في متن حديث أو رجل في سنده . إذ العصمة لا تكون إلا لله ولرسوله ولكتابه ، وأبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه .

أضف إلى ذلك العوارض التي تنتاب الإنسان فتضعف ضبطه وإتقانه ، ويقع في وهم من نسيان أو غفلة أو خطأ ، وتلك العوارض متعددة سواء في الجسم أو النفس أو المال أو الولد أو الصديق .. إلخ ، وكل ذلك له مؤثرات على الإنسان في عقله وفكره وحفظه وضبطه ..

هذا بعض ماأمكنني ذكره ، ولعل غير ذلك يوجد ، وإن كان غالب ذلك يعود إلى عدم العصمة ، والله أعلم .

دقة هذا العلم وصعوبته :

إن علم العلل هو من أجل أنواع علوم الحديث ، وأشرفها وأدقها ، وإنما

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٧٧ ـــ ٤٧٩) .

يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، وليس كل من اطلع على الحديث يستطيع الكلام فيه ، وإنما الذي تكلم فيه هم القلة من النقاد ، كابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري والرازيين وأمثالهم .

قال الحاكم[1] رحمه الله : هذا النوع منه معرفة علل الحديث ، وهو علم برأسه ، غير الصحيح والسقيم ، والجرح والتعديل . وقال : إن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم . اهـ

وقال الحافظ ابن حجر[2] رحمه الله : هو — أي المعلل — من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون . ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن ، كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ويعقوب بن أبي شيبة ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والدارقطني ..اهـ

فعلم العلل فن خَفِيَ على كثير من علماء الحديث — كما قال ابن كثير رحمه الله[3] — حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل .اهـ

لكن الواقع يصرح بأن الله تعالى خص بعلم العلل أناساً من أهل الحديث ، إذ أهل الحديث طبقات ، منهم المحدثون ، ومنهم الحفاظ الثقات المتقنون ، ثم النقاد من الحفاظ . فهؤلاء هم الذين عرفوا هذا الفن .

---

(١) معرفة علوم الحديث (١١٢ — ١١٩) .

(٢) نزهة النظر (٤٦) وانظر علوم الحديث (٨١) والتقريب (١ : ٢٥١) .

(٣) مختصر علوم الحديث (٦٣) .

قال الحافظ أبو عبدالله ابن منده :[1] إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً ، من كثير ممن يدعي علم الحديث ، فأما شأن الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث ... فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله ...»

ولغموض هذا العلم ودقته ، وصعوبة الغوص فيه والكلام في فنونه ، وعدم استطاعة الكثير من الحفاظ البحث أو الخوض فيه ، شاع على ألسنة الكثيرين من النقاد أن هذا العلم إلهام ، وهو أشبه بالكهانة ، لغموض أسبابه ، وخفاء أمره ، ولم يكن في يوم من الأيام علم كهذا يؤخذ من الإلهام والكهانة من غير حصيلة علمية لدى الباحث فيه .

لذا فإني أذكر بعض النصوص في هذا الموضوع ، ثم أورد التعقيب بعد ذلك .

قال عبدالرحمن بن مهدي[2] رحمه الله : معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة .

وروى الحاكم[3] بسنده إلى أبي زرعة الرازي رحمه الله ، وقال له رجل : ماالحجة في تعليلكم الحديث ؟ قال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة ، فأذكر علته ، ثم تقصد ابن وارة — يعني محمد بن مسلم بن وارة — وتسأله عنه ، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه ، فيذكر علته ، ثم تقصد

---

(١) انظر شرح العلل (٦١ — ٦٢) .

(٢) معرفة علوم الحديث (١١٣) .

(٣) محاسن الإصطلاح (١٩٧ — ١٩٨) .

أباحاتم فيعلله ، ثم تميز كلام كلٍّ منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافاً في علته ، فاعلم أن كلًّا منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة ، فاعلم حقيقة هذا العلم .

قال : ففعل الرجل ، فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام اهـ

قال البلقيني[1] رحمه الله : هذه الحكاية التي ذكرها الحاكم تدل على أن الجهابذة النقاد يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ، ومعوجه ومستقيمه ، كما يميز الصيرفي بين الجيد والرديء ، وكم من شخص لذلك لايهتدي اهـ

وأخرج ابن أبي حاتم[2] عن أبيه رحمه الله قال : جاءني رجل من جِلَّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر ، فعرضه علي ، فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضه : هذا حديث باطل ، وقلت في بعضه : هذا حديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر ذلك أحاديث صحاح ، فقال لي : من أين علمت أن هذا خطأ ، وأن هذا باطل ، وأن هذا كذب ؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت ، وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت : لا ، مأدري هذا الجزء من رواية من هو ، غير أني أعلم هذا خطأ ، وأن هذا الحديث باطل ، وأن هذا الحديث كذب ، فقال : تدعي الغيب ؟

---

(١) محاسن الاصطلاح (١٩٨) .

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٣٤٩ ــ ٣٥١) .

قلتُ : ماهذا ادعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ماتقول ؟ قلتُ : سل عما قلتُ من يحسن مثل ماأحسن ، فإن اتفقنا : علمتَ أنا لم نجازف ، ولم نقله إلا بفهم ، قال : من هو الذي يحسن مثل ماتحسن ؟ قلتُ : أبو زرعة ، قال : ويقول أبو زرعة مثل ماقلتَ ؟ قلتُ : نعم ، قال : هذا عجب ، فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ماتكلم أبو زرعة في تلك الأحاديث ، فما قلتُ : إنه باطل ، قال أبو زرعة : هو كذب ، قلتُ : الكذب والباطل واحد ، وماقلتُ : إنه كذب ، قال أبو زرعة : هو باطل ، وماقلت : إنه منكر ، قال : هو منكر ــ كما قلتُ وماقلت : إنه صحاح ، قال أبو زرعة : هو صحاح . فقال : ماأعجب هذا ، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما !!! فقلت : إنا لم نجازف في ذلك[1] وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ...» ثم ذكر تمام الحادثة .

وذكر ابن أبي حاتم ، عن أبيه[2] قال : جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنتُ أذكر أحاديث خطأً وعللها ، وخطأ الشيوخ ، فقال لي : ياأباحاتم قلّ من يفهم هذا ، ماأعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين ، فما أقل من تجد من يحسن هذا ، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث ، فإلى أن ألتقي معك ، لا أجد من يشفيني منه ، قال أبي : وكذاك كان أمري .اهـ

---

(١) في الأصل : فقلت : فقد ذلك انا لم نجازف .

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٣٥٦) .

وبعد وفاة أبي زرعة رحمه الله قال أبو حاتم[1] : ذهب الذي كان يحسن هذا ــ يعني أبا زرعة ــ وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا .اهـ

فلندرة من يعرف هذا الفن ، ويخوض غماره ، ويفهمه ، كان أشبه ــ عند الجهال ــ بالكهانة والعرافة وما يقع في النفوس .

قال السخاوي[2] رحمه الله : هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها ، ولذا لم يتكلم فيه ــ كما سلف ــ إلا الجهابذة : أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب .... ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل . وقال ابن مهدي : هي إلهام ، لو قلتَ للقيم بالعلل : من أين لك هذا ؟ لم تكن له حجة ــ يعني يعبر بها غالباً وإلا ففي نفسه حجج للقبول والدفع ...

وهو كما قال غيره : أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده ، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها .

ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ــ كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي ، وابن عبدالبر ــ لا ينكر عليهم ، بل يشاركهم ويحذو حذوهم ، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة .

هذا مع اتفاق الفقهاء في الرجوع إليهم في التعديل والتجريح ، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله . ومن تعاطى تحرير فن غَير فنه ، فهو متعنى . فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٥٦) .

(٢) فتح المغيث (١ : ٢٣٠ ــ ٢٣٢) .

له . وأفنوا أعمارهم في تحصيله ، والبحث عن غوامضه ، وعلله ، ورجاله ، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين ، فتقليدهم ، والمشي وراءهم ، وإمعان النظر في تواليفهم ، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت ، مع الفهم ، وجودة التصوير ، ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع ، يوجب لك ــ إن شاء الله ــ معرفة السنن النبوية ، ولا قوة إلا بالله . اهـ

فليست المسألة كهانة ، وإنما هي علم يأتي بالتتلمذ ، وكثرة القراءة والسماع والحفظ ، والجثو على الأقدام أمام الحفاظ ، مع الحافظة القوية ، والفطنة الذكية ، والعقل النير المستديم ، ومداومة النظر في كتب الأقدمين من الحفاظ ، وإفناء الأعمار في التحصيل ، والغوص على الغوامض ، يضاف إلى هذا تقوى من الله تعالى ملازمة ، وتواضع من طالب العلم لايمنعه من التحصيل عمن كبر أو صغر ، ثم موهبة من الله تعالى لمن أراد ، وتلك فضل الله يؤتيه من يشاء . ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمْ اللهُ ﴾

إن هؤلاء النقاد من الحفاظ من أهل الحديث لم يقولوا في العلل عن جهل ، وإنما عن علم راسخ عندهم ، بعد أن حفظوا آلاته ، وتمكنوا من مباديه ، ورسخوا في قواعده وضوابطه . وعرفوا الأشباه والنظائر ، وجمعوا الأبواب ، وأفنوا الأعمار ، واتقوا رب الأرباب ، فرزقهم الفهم والصواب ، وفهم الخطاب ، فبان لهم الخطأ بمجرد سماعه ، وعرفوا البهرج بمجرد رؤيته ، عندما قاسوه على ماعندهم من الحق .

قال ابن أبي حاتم[1] : تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٥١) .

تخلّف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش ، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره ، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج ، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره ، بتفرد من لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم . اهـ

فالخبرة وطول المذاكرة وزيادة الحفظ والملكة القوية وجمع الأبواب والتمرس المستمر في ذلك هو الذي جعلهم يعرفون العلل بالنظر إليها لمخالفتها ماعندهم من الصواب .

قال أبو زرعة[1] رحمه الله : نظرت في نحوٍ من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر ، ماأعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له . اهـ فكم كان يحفظ حتى قاس نحواً من ثمانين ألف حديث عليه . رحمه الله تعالى .

وقال الحاكم[2] رحمه الله بعد تعليله لثلاثة من الأحاديث : إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ، ليظهر مايخفى من علة الحديث . فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجه في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته . اهـ

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٣٥) .

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٩ ــ ٦٠) .

وقال في موطن آخر[1] : إنما يعلل الحديث من أوجه ، ليس للجرح فيها مدخل ــ فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لاغير . اهـ

فالحجة إذا هي الحفظ والفهم والمعرفة لاغير ، وكل ذلك سابق لبيان العلة ، وتعمق في آلات ذلك العلم ، وخبرة في فهمه وحفظه ، والله أعلم .

فهو ليس كهانة ولا رجماً بالغيب ، وإنما هو علم له أصول وضوابط ، ولكن المرء عدو ماجهل ، وأما قلة الذين تكلموا فيه ، إنما هو لدقته وغموضه وصعوبة الخوض فيه ، والعلمُ كعلم إذا لم تعطه كلك لم يعطك كله ، فكيف بعلم هو أصل لعلوم كثيرة ، والله أعلم .

وسائل الكشف عن العلة :

لما عرفت أن هذا العلم ليس كهانة ولا رجما بالغيب ، وإنما هو علم له أصول وضوابط ، يعتمد عليها الحصيف الخبير الخرّيت ، هو علم نتج عن دراسة لمبادئ وآلات تمكن منها الجِهْبذ ، فيعرض على ماعرف مايحدثُ له ، فيقارن ، ويعرف الفارق ، ويعلن النتيجة بمخالفة المعلول للصحيح الذي يعلمه .

لذا لابد من ذكر الوسائل التي لابد من توفرها ووجودها عند الناقد ، كي تساعده على كشف الوهم ، وبيان العلة ، ولولا تلك الوسائل والآلات

---

(١) المرجع السابق (١١٢ ــ ١١٣) وانظر مختصر علوم الحديث (٦٤) .

السابق علمه بها لما استطاع كشف الوهم .

ومن تلك الوسائل[1] :

١ ــ معرفة من يدور عليه الإسناد من الرواة ، في مختلف البلاد ، لأن ذلك يعطي صورة واضحة للأسانيد المعروفة والشاذة والمنكرة ، وممن اعتنى بهذا الموضوع الحافظ الكبير علي بن المديني رحمه الله في كتابه العلل[2] فانظره يقول : نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ، فلأهل المدينة : ابن شهاب ... ، ولأهل مكة : عمرو بن دينار ... ولأهل البصرة : قتادة بن دعامة السدوسي ... وهكذا ثم ذكر من هم أوثق الرواة بهؤلاء ...

٢ ــ معرفة الرواة ، وفي هذا أنواع :

أ ــ معرفة وفيات الرواة ومواليدهم . إذ بمعرفة الولادة والوفاة يتضح صلة التلميذ بالشيخ ، وإمكانية اللقي والمعاصرة ، وبمعرفة ذلك انكشف زيف كثير ممن ادعى السماع . خاصة وأنا نجد أئمة الحديث ممن كتبوا في الرجال نصوا على ولادة الرواة ووفياتهم ــ ولو تقريبا ــ لأهمية هذا النوع .

ب ــ معرفة أوطان الرواة ، وهذا مهم جداً أيضاً ، لأنه كما قال الحاكم[3] رحمه الله : قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم

---

(١) انظر العلل في الحديث (١٢٤ ــ ١٣٢) فقد استفدت منه في هذا الموضوع .
(٢) العلل (٣٩ ومابعد) .
(٣) معرفة علوم الحديث (١٩٠) .

فيه . اهـ فمعرفة بلدان الرواة وأوطانهم ومحال إقاماتهم مما اعتنى به العلماء عناية فايقة . فتراهم يقولون : فلان المكي ثم المدني .. وهكذا .

قال أبو حاتم[1] رحمه الله : تعجبت من غفلة أبي نعيم : الفضل بن دكين ، حيث جعل يزيد بن خصيفة في الكوفيين ــ وهو مدني ــ وأدخل عمرو بن يحيى المازني في الكوفيين ــ وهو مدني ــ وجعل عثمان البتي في الكوفيين وهو بصري . اهـ

جـ ــ معرفة شيوخ وتلاميذ الرواة ، لأن في ذلك كشفاً في الأسانيد ، في الاتصال ، والانقطاع ، والتدليس ، فيعرف من روى عنه ، ومن تحمل ، وهكذا ، انظر إلى علي بن المديني[2] رحمه الله وهو يقول : سمع الحسن [البصري] من عثمان بن عفان ــ وهو غلام ــ يخطب ، ومن عثمان بن أبي العاص ، ومن أبي بكرة . ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا ، وليس بصحيح ، ... الحسن لم يسمع من ابن عباس ، ولا رآه قط ، كان ابن عباس بالبصرة ، ومن عبدالله بن مغفل ... » الخ .

د ــ معرفة السابق واللاحق من الرواة ، وهو من الأهمية بمكان ، قال الخطيب البغدادي[3] رحمه الله في مقدمة كتابه « السابق واللاحق » هذا كتاب ضمنته ذكر من اشترك في الرواية عنه من تباين وقت وفاتيهما تباينا شديداً ، وتأخر موت أحدهما عن الآخر تأخر بعيداً .. »

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٥٥ ــ ٣٥٦) .

(٢) العلل (٥٤ ــ ٥٥) .

(٣) السابق واللاحق (٤٧) .

فمثال ذلك[1] أحمد بن حنبل رحمه الله : حدث عنه الشافعي رحمه الله وأبو القاسم البغوي ، وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة .

هـ ــ معرفة الثقات ودرجاتهم ومراتبهم وضبطهم ، وأيهم الذي يُقدّم عند الاختلاف ، وقد قسم علماء الحديث ــ نتيجة الاستقراء والتتبع ــ الرواة عن كل إمام ، ومن هو أوثقهم ، ومن هو أخفهم ، ومن الذي يقدم عند الاختلاف . فمثلا : شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة يُقدمون في قتادة على حماد بن سلمة ، وهمام ، وأبان بن العطار ، والأوزاعي عن قتادة .

وحماد بن زيد أثبت في أيوب من إسماعيل ابن علية ، وقيل العكس .[2]

فالرواة عن الأئمة المشهورين الذين يجمع حديثهم ويحرص عليه ، منهم أئمة ، ومنهم شيوخ ، ومنهم دون ذلك ، لذا لابد من التفريق بين ذلك ومعرفته .

و ــ معرفة المتشابه من الأسماء ، وكذا الكنى والألقاب ، وإذا كان من اشتبه اسماهما لا يضر فيما إذا اتحد أخذهما وتقاربت وفاتهما ، مع ضبطهما وعدالتهما ، فإنه يضر فيما إذا اشتبه اسماهما ، واختلفت شيوخهما وأسانيدهما ، وكذا إذا اختلفت عدالتهما وضبطهما .

فإذا اتفق الاسمان وأحدهما ثقة والآخر ضعيف ، كصالح بن حيان

(١) انظر السابق واللاحق (٥٣) .

(٢) انظر شرح العلل (٢٩٣ ومابعد ، و٣٦١ ــ ومابعد) .

القرشي ــ وصالح بن حيان الذي هو صالح بن صالح بن حيان المعروف بحي ، فالأول المعروف بالرواية عن ابن بريدة ضعيف ، والثاني ثقة ، وهو المعروف بالرواية عن الشعبي ، وقد أخرج له البخاري ــ في كتاب العلم بهذا الاسم [صالح بن حيان] ــ وغيره[1] . لذا اعترض بعض الحفاظ على البخاري بهذا ، وهو اعتراض مردود .

ز ــ لابد من معرفة من اشتهر بالتدليس من الرواة الثقات ، وكذا من يرسل ، وكذا معرفة من ضعف حديثه لآفة صحية كعميّ أو مرض ، أو تغيّر ، أو اختلاط ، أو لغير ذلك ، كمن احترقت كتبه ، أو من روى من حفظه فنسي ، أو من ضعف في بعض الشيوخ دون بعض ، أو من كان ضابطاً لكتابه دون حفظه ، أو العكس . وهكذا . إذ كل ذلك له أهمية كبيرة ، ففيه صحة أسانيد أو ردّها ، واتصال أسانيد وانقطاعها ، وضبط روايات واختلالها .. وهكذا .

ح ــ لابد من معرفة مذاهب الرواة الاعتقادية ، وهل هم من أهل السنة أم من أهل البدع والأهواء ، وإذا كان من أهل البدع ، فهل هو من الدعاة ، ومن الغلاة ، أم لا ، وهل بدعته مكفرة ، ومِنَ الذين يُجوزون الكذب لبدعتهم ، وهل رواياتهم مما تؤيد بدعتهم ، لأن كل ذلك مما يعين الناقد البصير على الوصول إلى الحق من روايات أهل البدع والأهواء بعد سبرها ، وسبر أغوار تراجمهم ، كما على الناقد البصير أن يعرف إلى أي مدرسة أو مذهب فقهي يعتمد ، لأن المذهب الاعتقادي يؤثر في نفسية الراوي سلباً

---

(١) انظر المدخل للحاكم (٢٩ ــ أ) وتقييد المهمل (٣٩٥ ــ أ) وانظر صحيح البخاري كتاب العلم .

أو إيجاباً ، بل حتى الصنائع والأعمال قد تؤثر في نفسية الشخص ، إذ قد يعتني بما يهمه ويحتاج إليه — وهو إيجابي ، كالمزارع في أحكام الأرض والزراعة والمياه ، ... وهكذا .

٣ — جمع الأبواب ، ولايمكن للناقد البصير أن يعرف علة حديث إلا إذا كان قد جمع بابه ، وعرف وقارن بين الرواة والمرويات فيه . وقد اشتهر عن أئمة الحديث الكبار ، والنقاد الجهابذة مثل هذا .

قال أبو زرعة[١] رحمه الله : كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل : مايدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب . اهـ

وقد عقد الحاكم[٢] رحمه الله فصلا خاصا : قال فيه : هذا النوع من هذه العلوم : جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث ، وطلب الفائت منها ، والمذاكرة بها — ثم ذكر قصة امتحان المأمون لمن جاءه يسأل وهو يزعم أنه من أصحاب الحديث . فسأله على الأبواب ، فلم يذكر شيئاً ، وانبرى المأمون يسرد رواياته باباً باباً ، وقال في آخره : أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام ثم يقول : أنا صاحب حديث .

ثم ذكر الحاكم بعض أبوابه التي صنفها للمذاكرة .

وهكذا شأن الناقد إذا أراد معرفة علة حديث فإنه لايدركها حتى يكون قد جمع الباب الذي يدخل الحديث المعلول تحته .

---

(١) شرح العلل (١٨٢) وتهذيب التهذيب (١ : ٧٤) .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث (٢٥٠ ومابعد) .

قال علي بن المديني رحمه الله[1] : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . اهـ

فهم قد علموا آلاته ، وتحققوا في قوانينه وأساليبه ، ولم يهجموا عليه ، كما يحلوا للبعض أن يقول . إضافة إلى موهبة يهبها الله تعالى لمن يشاء من خلقه ، مع حافظة قوية راسخة ، واستحضار لما يحفظ ، مع مداومة المذاكرة لأهل الفن ، كما كان يفعل النقاد ، كأبي حاتم وأبي زرعة وابن وارة ، وكأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ، وإسحق بن راهويه ويحيى بن معين ، وابن أبي شيبة[2] .

وأس ذلك أيضاً تقوى الله تعالى ، ثم من قبله توفيق الله عز وجل واختصاصه لهذا العبد من عباده . والله أعلم .

السبيل لمعرفة العلة وإدراكها :

أما السبيل لمعرفة العلة وإدراكها ، وكشفها وإظهارها فإنما يكون بجمع الأبواب ومقارنة الروايات والرواة .

قال الحافظ الخطيب البغدادي[3] رحمه الله : السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط .

---

(١) علوم الحديث (٨٢) وتدريب الراوي (١ : ٢٥٣) .

(٢) انظر تقدمة الجرح والتعديل (٢٩٣ ، ٣٥٦) .

(٣) علوم الحديث (٨٢) وانظر تدريب الراوي (١ : ٢٥٣) .

وأما إدراكها ، فكما يقول الحافظ العراقي[1] رحمه الله : وتدرك العلة بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، يهتدي الجِهْبِذُ — أي الناقد — بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخولِ حديث في حديث ، أو وهم واهمٍ بغير ذلك ، بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه وحكم به ، أو تردد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث ، وإن لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك ، مع كون الحديث المعل ظاهره السلامة من العلة . اهـ

فان غلب على ظنه التعليل حكم به وأجراه ، وإن تردد توقف ، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه . والله أعلم .

فوائد : الأولى : قولهم حديث فلان أشبه ، أو أشبه بحديث فلان ...

إن النقاد من المحدثين قد يصرحون بالعلة ، وقد لا ، وقد وردت لهم عبارات من الحكم بالتعليل على الأحاديث ، كقولهم : حديث فلان أشبه بحديث فلان ، أو هو أشبه بالصواب ، وهكذا ، وهذا ضرب من التعليل أيضاً .

قال ابن رجب رحمه الله في شرح العلل[2] : قاعدة مهمة ، حذاق النقاد من الحفاظ — لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال ، وأحاديث كل واحد منهم — لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك .

---

(١) شرح ألفية الحديث (١ : ٢٦٠) .

(٢) شرح العلل (٥٠٥ — ٥٠٦) .

وهذا مما لايعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم ، كما سبق ذكره في غير موضع .

ثم ذكر مثالا لذلك ، فقال : فمن ذلك .

سعيد بن سنان — يقال سنان بن سعيد — يروي عن أنس ، ويروي عنه أهل مصر .

قال أحمد [ابن حنبل] : تركت حديثه ، حديثه حديث مضطرب .

وقال : يشبه حديثه حديث الحسن ، لا يشبه أحاديث أنس — نقله عبدالله بن أحمد عن أبيه .

قال ابن رجب : ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعةً : إنما تشبه كلام الحسن البصري ، أو مراسيله .

وقال الجوزجاني : أحاديثه واهية ، لاتشبه أحاديث الناس عن أنس اهـ

فسعيد بن سنان ضعيف جداً ، ومن اضطرابه فإنه يخطئ جداً في الأحاديث التي يرويها عن أنس ، عن النبي ﷺ . وهي أشبه بمراسيل الحسن البصري ، أو أقواله . فكأنه يأخذ أقوال الحسن ، ويجعلها عن أنس ، عن النبي ﷺ . لأن تلك الأقوال ليست معروفة عن أنس ، ولا يرويها الثقات عنه .

فائدة ثانية : قولهم حديث فلان أشبه بالصواب .

كما قد يعلون حديثاً بحديث آخر ، والثاني هو الصواب . وذلك

بقرينة تقوم عند الناقد على الترجيح ، فيقولون : حديث فلان أشبه بالصواب ، وهذا فيما أرادوا ترجيح أحد الحديثين على الآخر ، وسواء كان المرجَّح صحيحاً أو ضعيفاً ، فإن كان الثاني صحيحاً كان الأول ضعيفاً ، وأما إذا كان الثاني ضعيفاً فالأول معلول وهو أضعف أيضاً ، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن .

قال ابن أبي حاتم في العلل :[1] سألت أبي عن حديث رواه الأعمش ، وفضيل بن عمرو ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله ، قال النبي ﷺ : « لا يدخل الجنة مثقال حبةٍ من خردل من كبر ... » وذكر الحديث .

ورواه ابن أبجر : عبدالملك بن سعيد بن حيان بن أبجر ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبدالله . موقوف .

أيهما أصح ؟

فقال : الأعمش ، وفضيل ، أضبط من أبي معشر ، وهو أشبه بالصواب . اهـ

فقد رجح رواية الأعمش وفضيل ، واستدل بضبطهما على تعليل رواية أبي معشر .

وهناك أمثلة كثيرة ، فمن شاء فلينظر علل الحديث لابن أبي حاتم . والله أعلم .

---

(١) علل الحديث (٢ :١١١) .

فائدة ثالثة : عكس المعلل .

لقد عرفنا أن المعلل : هو الحديث الذي اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة ، مع أن الظاهر هو السلامة منها ، وقد وجد علماء الحديث ماهو عكس المعلل . وذلك الحديث الذي فيه علة ، وبعد البحث والتفتيش تبين أنه سالم منها .

وقد مُثِّل له بحديث رواه مالك في الموطأ[1] قال : إنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل إلا مايطيق » .

فقد رواه مالك هكذا معضلا ، لكنه وصله خارج الموطأ .

قال المزي في تحفة الأشراف[2] : رواه إبراهيم بن طهمان ، عن مالك ، عن ابن عجلان وابن الحارث ، عن أبي هريرة ، وتابعه النعمان بن عبدالسلام عن مالك اهـ ونقله السيوطي في التنوير[3] عن ابن عبدالبر .

قال السيوطي في التدريب ، وكذا السخاوي في فتح المغيث[4] كلاهما نقلا عن الخليلي : فقد صار الحديث بتبيين الإسناد أي بعد الفحص عنه ـــ صحيحاً يعتمد عليه ، أي اتفاقاً ، بعد أن كان ظاهره خلاف ذلك .

---

(١) الموطأ : كتاب الاستئذان : باب الأمر بالرفق بالمملوك رقم (٤٠) .

(٢) تحفة الأشراف (١٠ :٢٤٩) .

(٣) تنوير الحوالك (٣ : ١٤٥) .

(٤)تدريب الراوي (١ : ٢٥٨) وفتح المغيث (١ : ٢٣٠) وانظر أيضاً شرح ألفية الحديث للعراقي (١ : ٢٣٨) وفتح الباقي (١ : ٢٣٨) .

وذلك عكس المعلل ، فإنه ماظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح ، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال ، فلما فتش تبين وصله . والله أعلم .

فائدة رابعة : الضرر على العامة في ذكر التوسع في العلل .

إن فهم العامة يقصر عن إدراك جزئيات ودقائق هذا العلم ، لذا فإنه لايحسن التوسع في ذكر عيوب مامضى من الأحاديث ، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة ، وإنما يخاطَب الناسُ على قدر عقولهم .

كما قد يُتخذُ ذريعةً من قِبَلِ أعداء السنن في الطعن بأهل الحديث ، لكن النقاد يبينون ذلك نصيحة لله ولرسوله وللدين ، وحفظاً لسنة سيد المرسلين عليه وآله الصلاة والتسليم .

ذكر أبو داود[1] رحمه الله في رسالته لأهل مكة ، إنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ماكان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا .

قال ابن رجب[2] : وهذا كما قال أبو داود ، فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك ، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك .

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شئ من هذه العلل . وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه ، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز . اهـ

ولما ألف حسين الكرابيسي رحمه الله كتابه ، المدلسين ، ذمه الإمام

(١ ، ٢) شرح العلل (٥٣٤) .

أحمد وأبو ثور وغيرهما من العلماء . وقال الإمام أحمد بن حنبل فيه[1] ــ قبل أن يعرف من ألفه ــ بعد مانظر فيه : قد جمع هذا للمخالفين مالم يحسنوا أن يحتجوا به ، حذّروا منه . ونهى عنه . وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث .

أما بيان ذلك عند أهل العلم من النقاد فإنما هو نصيحة في الدين ، وحفاظ على سنة النبي ﷺ ، ولكي تقوى الأحاديث السليمة عند أهل العلم ، لبراءتها من العلل ، وسلامتها من الآفات . والله أعلم .

مثال العلة في السند .

لقد سبق ذكر عدة أمثلة كانت العلة في السند ، سواء مما لا يؤثر في السند أو المتن ، أو مما يؤثر في السند فقط دون المتن . أو مما يؤثر فيهما .

وأذكر هنا مثالا واحداً للعلة في السند .

قال ابن أبي حاتم في العلل[2] : سألت أبي وأبازرعة عن حديث رواه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن أبي إسحق ، عن صلة ، عن عمار ، عن النبي ﷺ : ثلاث من كن فيه فقد وجد حلاوة الإيمان : الإنفاق من الإقتار .. » الحديث .

فقالا : هذا خطأ ، رواه الثوري ، وشعبة ، وإسرائيل ، وجماعة ،

---

(١) انظر شرح العلل (٥٣٥) .

(٢) علل الحديث (٢ : ١٤٥) .

يقولون : عن أبي إسحق عن صلة ، عن عمار ، قوله .. لايرفعه أحد منهم .

والصحيح : موقوف على عمار

قلت [القائل ابن أبي حاتم] لهما : الخطأ ممن هو ؟ قال أبي : أرى من عبدالرزاق ، أو من معمر ، فإنهما جميعا كثيرا[1] الخطأ ، وقال أبوزرعة : لا أعرف هذا الحديث من حديث معمر .

ثم قال : من يقول هذا ؟ قلت : حدثنا شيخ بواسط يقال له : ابن الكوفي ، عن عبدالرزاق ، فسكت . اهـ

مثال العلة في المتن .

مارواه الحاكم[2] من حديث نصر بن علي ، عن أبيه ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن ابن عمر قال :

قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، والوتر ركعة من آخر الليل » .

قال الحاكم : هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت ، وذكر « النهار » فيه وهم ، والكلام عليه يطول . اهـ

هذا الحديث رواه أحمد ، وأصحاب السنن الأربعة ، والحاكم ، وابن

---

(١) في الأصل « كثيري »

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٨) .

خزيمة ، وابن حبان ، والبيهقي ، والطحاوي ، والطيالسي ، والدارقطني[1] .

وأسانيده ١ ــ عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي بن عبدالله البارقي الأزدي عن ابن عمر .

٢ ــ عن الليث بن سعد ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن عبدالله بن أبي سلمة ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن ابن عمر . ذكره الدارقطني في سننه[2] وقال الحافظ في التلخيص والدراية :[3] في إسناده نظر .

وقد لخص الحافظ ابن حجر أقوال أئمة الحديث ، فلا بأس بذكر قوله مع إضافات أذكرها . قال رحمه الله[4] : أصله في الصحيحين ــ بدون ذكر النهار ــ قال ابن عبدالبر : لم يقله أحد عن ابن عمر ، غير علي ، وأنكروه عليه . وكان يحيى بن معين يضعف حديثه هذا ، ولا يحتج به ، ويقول : إن نافعاً وعبدالله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر بدون ذكر النهار ، وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن ،

---

(١)مسند أحمد (٢ : ٢٦ ، ٥١) وسنن أبي داود : كتاب التطوع : باب في صلاة النهار رقم (١٢٩٥) وسنن الترمذي : كتاب الجمعة : باب ماجاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رقم (٥٩٧) وسنن النسائي : كتاب قيام الليل : باب كيف صلاة الليل (٣ : ٢٢٧) وسنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة : باب ماجاء في صلاة الليل والنهار رقم (١٣٢٢) وسنن الدارقطني (١ : ٤١٧) ومنحة المعبود (١ : ١١٧) وصحيح ابن خزيمة (٢ : ٢١٤) وموارد الظمآن (١٦٦ ــ ١٦٧) والسنن الكبرى (٢ : ٤٨٧) .

(٢) سنن الدارقطني (١ : ٤١٧) .

(٣) التلخيص الحبير (٢ : ٢٢) والدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ : ٢٠٠) .

(٤)التلخيص الحبير (٢ : ٢٢) وانظر الدراية (١ : ٢٠٠) ونصب الراية (٢ : ١٤٣ ــ ١٤٤) .

فقيل له : فإن أحمد بن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . فقال : بأي حديث ؟ فقيل له : بحديث الأزدي ، فقال : ومن الأزدي حتى أقبل منه ؟ وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعا لايفصل بينهن ، لو كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر .

وقال الترمذي : اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر، فرفعه بعضهم ، وأوقفه بعضهم [والصحيح ماروي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : صلاة الليل مثنى مثنى] وروى الثقات عن عبدالله بن عمر ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار[1] [فهذا تعليل من الترمذي لتلك الرواية] .

وقال النسائي :[2] هذا الحديث عندي خطأ [ثم روى من طريق طاووس ، وسالم ، وأبي سلمة ، ونافع ، وحميد بن عبدالرحمن ، ونافع ، وحميد ، كلهم عن ابن عمر ، من طرق متعددة وكلها تقول « صلاة الليل مثنى مثنى » وليس فيها ذكر النهار] .

وكذا قال الحاكم[3] في [معرفة] علوم الحديث .

وقال النسائي في الكبرى : إسناده جيد ، إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي ، فلم يذكروا فيه النهار .

---

(١) سنن الترمذي (٢ : ٤٩١ ـــ ٤٩٢) .
(٢) سنن النسائي (٣ : ٢٢٧ ـــ ٢٢٨) .
(٣) معرفة علوم الحديث (٥٨) .

وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في المستدرك ، وقال : رواته ثقات [قلت : العلل لا تدخل إلا على أسانيد الثقات ، لأنها خفية قادحة ، وليس من شرط كون رواته ثقات أن يكون صحيح المتن] .

وقال الدارقطني في العلل : ذكر النهار فيه وهم .

وقال الخطابي : روى هذا الحديث طاووس ، ونافع ، وغيرهما ، عن ابن عمر ، فلم يذكر أحد فيه النهار ، وإنما هو « صلاة الليل مثنى مثنى » إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل .

[قلت : إنما تقبل الزيادة من الحافظ الضابط المتقن الإمام ، والبارقي وإن كان صدوقاً لكنه خفيف الضبط له أخطاء ، فزيادته فيما لو انفرد فيها كلام ، كما سبق في بحث « زيادة الثقة »] .

وقال البيهقي :[1] هذا حديث صحيح ، وعلي البارقي احتج به مسلم ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقد صححه البخاري لما سئل عنه ...

وقد ساقه الحاكم[2] في علوم الحديث من طريق نصر بن علي ، عن أبيه ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين به، وقال : له علة يطول ذكرها .

وله طرق أخرى فمنها : ماأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق نافع عن ابن عمر ، وقال : لم يروه عن العمري إلا إسحق الحنيني [والحنيني ضعيف كما في الدراية][3] .

---

(١) السنن الكبرى (٢ : ٤٨٧) .

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٨) .

(٣) الدراية (١ : ٢٠٠) .

وكذا قال الدارقطني في غرائب مالك : تفرد به الحنيني ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .

ومنها ماأخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن ابن عمر — وفي إسناده نظر ... » الخ .

فزيادة « النهار » في هذا الحديث وهم من الرواة ، والمحفوظ عن ابن عمر رضي الله عنهما روايته « صلاة الليل مثنى مثنى » .

وأما كون النافلة في النهار مثنى أيضاً فهي مأخوذة من أحاديث أخرى غير هذا الحديث . وقد ذكر ابن خزيمة رحمه الله مجموعة في صحيحه فانظرها . والله أعلم .

مظان وجود المعلل :

إن الحديث المعلل يكثر ذكره في كتب التخريج ، كما يذكر في بعض الكتب الحديثية أيضاً .

ومن هذه الكتب التي يذكر فيها مسند الحافظ أبي بكر البزار ، فإنه يذكر فيه من التعاليل مالا يوجد في غيره من المسانيد — كما قاله ابن كثير .[1] وغيره . والمسند الكبير ليعقوب بن شيبة .

وكذلك المحلى لابن حزم ، فإنه يذكر فيه تعاليل لبعض الأحاديث في كتابه ، في معرض الرد على من يحتج بها .

والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي . فإنه يسوق الأحاديث المعلولة ضمن الترجمة .

---

(١) مختصر علوم الحديث (٦٤) .

وفي كتب التخريج كنصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، للحافظ الزيلعي .

وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . والدارية في تخريج أحاديث الهداية ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ، ثلاثتها للحافظ ابن حجر العسقلاني . والتمهيد لابن عبدالبر ، والتحقيق لابن الجوزي وفي تهذيب السنن لابن القيم الجوزية . ومعالم السنن للخطابي .

كما يوجد في سنن الترمذي بعض من ذلك ، إضافة إلى الكتب التي خصصت لهذا الموضوع ، إلى غير ذلك ، والله أعلم .

أشهر المصنفات فيه .

قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1] : قد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة ، بعضها غير مرتبة ، كالعلل المنقولة عن يحيى القطان ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، ويحيى [بن معين] وغيرهم .

وبعضها مرتبة ، ثم منها مارتب على المسانيد كعلل الدارقطني ، وكذلك مسند علي بن المديني ، ومسند يعقوب بن شيبة ، هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث .

ومنها ماهو مرتب على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم ، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي ، وكتاب العلل للترمذي أوله مرتب . وأواخره غير مرتب . اهـ

---

(١) شرح علل الحديث (٥٣٣ ــ ٥٣٤) .

وهناك كتب أخرى غير ماذكر ، ويمكنني ترتيب ذلك

١ ــ العلل لعلي بن المديني ، وقد طبع منه جزء صغير .

٢ ــ العلل لأحمد بن حنبل . وهو روايات .

أ ــ العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله بن أحمد بن حنبل .

ب ــ معرفة الرجال والعلل رواية أبي بكر المروزي .

جـ ــ العلل لأبي بكر الخلال، حيث رتب العلل المنقولة عن أحمد على أبواب الفقه[1] .

د ــ بالإضافة إلى روايات (الأثرم ، والبغوي)

٣ ــ العلل للإمام البخاري .

٤ ــ العلل للإمام مسلم ذكرهما الكتاني في الرسالة المستطرفة[2] .

٥ ــ العلل الكبير للإمام الترمذي .

٦ ــ العلل الصغير للإمام الترمذي أيضاً . وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي .

٧ ــ المسند الكبير المعلل ليعقوب بن شيبة . وهو كبير .

٨ ــ المسند الكبير للبزار .

٩ ــ العلل لابن أبي حاتم ــ وهو جواب أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين . وهو مطبوع في مجلدين ، شرح منه ابن عبد الهادي قطعة ثم توفي[3] .

---

(١) شرح العلل (٦١) .

(٢)الرسالة المستطرفة (١٢١) وذكر حاجي خليفة العلل لمسلم في كشف الظنون (٢ : ١١٦٠) .

(٣) الرسالة المستطرفة (١٢٢) .

١٠ـ العلل لأبي علي النيسابوري

١١ـ العلل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، ذكره في كشف الظنون والرسالة المستطرفة[1] .

١٢ـ علل الحديث للحافظ أبي يحيى الساجي ـ ذكره الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ[2] وقال عنه : يدل على تبحره في هذا الفن اهـ

١٣ـ العلل للإمام الدارقطني . وهو أجمعها كما قال البلقيني .

١٤ـ العلل المتناهية لابن الجوزي ، عليه في كثير منها انتقادات ، وقد طبع في مجلدين .

١٥ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول . للحافظ ابن حجر العسقلاني . وغير ذلك[3] والله أعلم .

قال شيخ الإسلام البلقيني : وأجل كتاب في العلل : كتاب الحافظ ابن المديني ، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم ، وكتاب العلل للخلال ، وأجمعها كتاب الحافظ الدارقطني[4] . اهـ والله أعلم .

قلت : ولم يطبع من هذه الكتب إلا القليل ، والباقي إما مازال مخطوطاً ، كعلل الدارقطني وغيره ، وإما لم يعثر عليه إلى الآن ، ولعل الله تعالى يهيئ من يقوم بنشر الموجود ، ويمنّ علينا بالعثور على المفقود . إنه جواد كريم .

---

(١) كشف الظنون (٢ : ١١٦٠) والرسالة المستطرفة (١٢٢) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٧٠٩ ـ ٧١٠) .

(٣) انظر كشف الظنون (١١٦٠) .

(٤) محاسن الاصطلاح (٢٠٣) .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

والحمدلله رب العالمين

مصادر ومراجع البحث

١ ــ الإرشاد للخليلي مخطوط .

٢ ــ ألفية الحديث للحافظ السيوطي ت الشيخ أحمد شاكر .

٣ ــ الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث ، للشيخ أحمد شاكر .

٤ ــ تحفة الأشراف للحافظ المزني . ط الباكستان .

٥ ــ تدريب الراوي ، شرح تقريب النواوي ، للحافظ السيوطي ت الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف .

٦ ــ تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي .

٧ ــ تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

٨ ــ التقريب للإمام النووي ــ بشرح التدريب .

٩ ــ تقييد المهمل وتمييز المشكل ، للحافظ الغساني مخطوط .

١٠ ــ التقييد والإيضاح للحافظ العراقي .

١١ ــ التكملة لوفيات النقلة ــ للحافظ المنذري .

١٢ ــ التلخيص الحبير ــ للحافظ ابن حجر العسقلاني .

١٣ ــ تلخيص المستدرك ــ للحافظ الذهبي ، بأسفل المستدرك .

١٤ ــ تنوير الحوالك . للحافظ السيوطي .

١٥ ــ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني

١٦ ــ جواهر الأصول في علم حديث الرسول ، لفصيح الهروي .

١٧ ــ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .

١٨ ــ الرسالة المستطرفة . للكتاني .

١٩ ــ السابق واللاحق ، للخطيب البغدادي .

٢٠ ــ سنن الترمذي ت الشيخ أحمد شاكر وآخرين .

٢١ ــ سنن الدارقطني .

٢٢ ــ سنن أبي داود ت محمد محي الدين عبدالحميد .

٢٣ ــ السنن الكبرى للحافظ البيهقي .

٢٤ ــ سنن ابن ماجه ت محمد فؤاد عبدالباقي .

٢٥ ــ سنن النسائي بحاشيتي السيوطي والسندي .

٢٦ ــ شرح ألفية الحديث ، للحافظ العراقي .

٢٧ ــ شرح العلل ، للحافظ ابن رجب الحنبلي ت صبحي السامرائي .

٢٨ ــ شرح قصيدة كعب بن زهير . لابن هشام .

٢٩ ــ الصحاح ، للجوهري ، ت أحمد عبدالغفور عطار .

٣٠ ــ صحيح البخاري .

٣١ ــ صحيح ابن خزيمة ، ت : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

٣٢ ــ العلل ، لعلي بن المديني ، ت : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

٣٣ ــ علل الحديث ، لابن أبي حاتم .

٣٤ ــ العلل في الحديث ، الدكتور همام سعيد .

٣٥ ــ علوم الحديث ، للإمام ابن الصلاح ، ت الدكتور نورالدين عتر .

٣٦ ــ غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري .
٣٧ ــ فتح الباقي شرح ألفية العراقي ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري .
٣٨ ــ فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للحافظ السخاوي .
٣٩ ــ القاموس المحيط للفيروز أبادي .
٤٠ ــ كشف الظنون لحاجي خليفة .
٤١ ــ محاسن الاصطلاح لشيخ الإسلام البلقيني .
٤٢ ــ مختصر سنن أبي داود ، للحافظ المنذري .
٤٣ ــ مختصر علوم الحديث ، للحافظ ابن كثير الدمشقي ، ت الشيخ أحمد شاكر .
٤٤ ــ المدخل إلى الصحيحين ، للإمام الحاكم ــ مخطوط .
٤٥ ــ المستدرك ، للإمام الحاكم .
٤٦ ــ مسند الإمام أحمد ــ تصوير دار صادر ــ والمكتب الإسلامي في بيروت .
٤٧ ــ معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم .
٤٨ ــ المغني في الضعفاء ، للحافظ الذهبي ، ت الدكتور نورالدين عتر .
٤٩ ــ مقدمة القسطلاني .
٥٠ ــ منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود .
٥١ ــ موارد الظمآن بزوائد ابن حبان ، للحافظ الهيثمي .
٥٢ ــ الموطأ للإمام مالك ــ رواية يحيى ــ ت محمد فؤاد عبدالباقي .

٥٣ ـــ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـــ كلاهما ـــ للحافظ ابن حجر .

٥٤ ـــ نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية ، للزيلعي .

٥٥ ـــ النكت على علوم الحديث ، للحافظ ابن حجر ـــ مخطوط .

فهرس البحث

المقدمة